

إشكالية تدريس التفسيرات الصرفية القديمة للإعلال بمراحل التعليم العام والعالى في ظل نتائج الفونولوجيا الحديثة "دراسة نقدية"

إيهان بنت توفيق الشهران

يوسف بن محمد المحميد

ماجستير في اللغة والنحو، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، أستاذ اللغة والنحو المشارك، قسم اللغة العربية، كلية
جامعة الكويت. الآداب، جامعة الكويت.

(قدم للنشر في ٢١ / ٢ / ١٤٤٥هـ، وقبل للنشر في ١ / ٥ / ١٤٤٥هـ)

الكلمات المفتاحية: الإعلال، التفسير الصرفي، التفسير الصوتي، مشروعية التعليم، فلسفة التربية.
ملخص البحث: انطلق البحث من اختلاف علماء اللغة المحدثين مع علماء الصرف المتقدمين في تفسير ظاهرة الإعلال، طارحاً إشكالية الاستمرار في تدريس تفسيرات المتقدمين في مناهج علم الصرف سواءً أكان في مراحل التعليم العام أم التعليم العالى، وقد توّسل بالمنهج الوصفي للوصول إلى مباني تفسيرات الفريقين تمهيداً لتوظيف المنهج المقارن لمقارنتها مقارنةً فلسفيةً علميةً على صعيد قدرتها التنبؤية والتفسيرية وفق العقلانية النقدية، ثم وُظف المنهج النقدي لمناقشة الإشكالية مناقشةً فلسفيةً تربويةً في مستويين؛ مستوى التعليم العام ومستوى التعليم العالى، وقد توّصل البحث إلى مشروعية تدريس وصف المتقدمين للإعلال في المرحلة الأولى مع حذف التفسيرات الصوتية لهم نظرًا لكفاءة القدرة التنبؤية لوصف المتقدمين، وعدم مشروعية الاكتفاء بذلك في مرحلة التعليم العالى نظرًا لقصور القدرة التفسيرية لذلك الوصف، وأرجحية القدرة التفسيرية لوصف المتقدمين، وختمَ البحث بمجموعة من التوصيات في ظل النتائج المتوصل إليها.

The Issue of Teaching Traditional Morphological Interpretations of Vocalic Alternation (ʔal-ʔiʕla:l) in General and Higher Education Stages in Light of the Results of Modern Phonology “A Critical Study”

Youssef Mohammed Al Mahmeed

Master's degree in Language and Grammar, Department of Arabic Language, College of Arts, Kuwait University.

Iman Tawfiq Al-Sharhan

Associate Professor of Language and Grammar, Department of Arabic Language, College of Arts, Kuwait University.

(Received: 21/ 2/1445 H, Accepted for publication 1/ 5/1445 H)

Keywords: vocalic alternation (ʔal-ʔiʕla:l), morphological interpretation, phonological interpretation, legitimacy of education, philosophy of education.

Abstract. The research was initiated based on the dispute between modern linguists and traditional grammarians in interpreting the phenomenon of vocalic alternation (ʔal-ʔiʕla:l), raising the issue of continuing to have traditional interpretations taught within the curriculum of morphology, be it in general education or higher education. The research employed a descriptive-analytical approach to establish the foundations of both groups' interpretations, paving the way for a philosophical and scientific comparison of their predictive and interpretative capabilities, based on critical rationality. The issue was then discussed from a philosophical and educational perspective at two levels, general education and higher education. The research concluded that it is legitimate to teach vocalic alternation (ʔal-ʔiʕla:l) as described by traditional grammarians, in the initial stage of education, while omitting their phonological interpretations due to the efficacy of their predictive capabilities. However, it is illegitimate to rely solely on this in higher education owing to the insufficiency of their interpretative capabilities and the superiority of the interpretative capacity of modern linguists' description. The research concluded with a set of recommendations based on the results obtained.

التمهيد

القوانين الواصفة للإعلال والمفسرة له، وبإعمال هذه القوانين أخذوا يشتقون الكلمات فيجدون نتائجها لا تنحرف عما سمعوه من كلام العرب في أغلب الأحيان، الأمر الذي دعاهم إلى الاطمئنان إلى صحة تلك القوانين وفائدتها في الدرس اللغوي، لكن تطورات علم الأصوات الوظيفي رصدت مشكلات في العمليات الموظفة في إنتاج تلك القوانين، واقترحت تفسيرات جديدة لظاهرة الإعلال، ومنها اشتقت قوانين جديدة تحكم هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة وسؤالها:

لما كانت المناهج الدراسية في مختلف المراحل مضممة على أساس علوم اللغة التراثية، وكانت نتائج البحث الصرفي التراثي في ظاهرة الإعلال مختلفة عن النتائج المطروحة في علم الأصوات الوظيفي، فإن هذا الوضع يطرح التساؤل عن مدى مشروعية الأخذ بنتائج البحث الصرفي التراثي في مناهج تدريس اللغة العربية، فهل من الصواب الاستمرار في تدريس تفسيرات مرجوحة لظاهرة لغوية في ظل وجود تفسيرات راجحة يقدمها علم اللغة الحديث؟

أهداف الدراسة:

لا تسعى الدراسة إلى رصد الاختلافات بين تفسيرات اللغويين الأقدمين وتفسيرات علماء الفونولوجيا المحدثين، فهذا موضوع كثرت فيه الدراسات وتعددت فيه البحوث، بل هي تسعى إلى نقل الإشكالية الناتجة عن تلك الاختلافات إلى ميدان فلسفة التربية، لتطرح قضية متصلة بتدريس علم الصرف في مناهج التعليم العام والتعليم العالي، فقد أظهرت نتائج البحث الفونولوجي الحديث قصوراً في تفسيرات الصرفيين الأقدمين، ومع ذلك يلاحظ أن مناهج تدريس الصرف ما زالت تدور في فلك الجهود الصرفية القديمة، وقد توصلت العلواني (٢٠٠٣) إلى أن محاولات التيسير الحديثة

يتوزع البحث الأكاديمي في ظواهر اللغة العربية على البحوث المرتكزة على الموروث اللغوي للأقدمين بتنوع مدارسه، والبحوث المعتمد على مناهج علم اللغة الحديث المتعددة، فالبحوث الأولى مُشادة على أُسس علوم اللغة العربية الموروثة عن القدماء، وهي تُولي أكثر اهتمامها للبحث الزمني في اللغة العربية، وهي امتداداً للجهود اللغوية المنصبة على العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم وكتب بها الأدب العربي القديم، أما البحوث الثانية فهي تركّز على الدراسات التزامية للغة المستعملة في الواقع على مستويي اللغة الفصيحة واللهجات العربية، ولما كانت مدرسة علم اللغة الحديث أحدث نشأة من سابقتها؛ كان لمدرسة التراث حضوراً كبيراً في المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم العام والجامعي، وهذا يعني أن نتائج الدرس اللغوي التراثي هي السائدة فيما يُقدّم للطلاب من مناهج.

ولأنّ الاتجاهين مختلفان في ميدان البحث، وفي مناهجها، ومنطلقاتها النظرية؛ كان من الطبيعي أن تظهر الاختلافات بينهما في تفسير بعض الظواهر اللغوية في شتى مستويات البحث اللغوي، ومن ذلك ما يُرصد من اختلافات بين نتائج البحث الفونولوجي الحديث ونتائج البحث الصرفي التراثي، فعلى الرغم من أن البحث الصوتي القديم لا يتناقض مع نتائج البحث الصوتي الحديث في مستوى القضايا المبحوثة في علم الأصوات العام (الفوناتيكا) إلا في بعض الموضوعات المحدودة؛ إلا أن البحث في علم الأصوات الوظيفي (الفونولوجيا) أفرز نتائج أدت إلى ظهور نماذج تفسيرية قدّمت تفسيرات مختلفة للظواهر الصرفية التي وردت في علم الصرف التراثي.

يظهر ذلك في التفسير الصوتي لظاهرة الإعلال في بناء الكلمة، وهي ظاهرة أفردها علماء الصرف المتقدمون باباً مستقلاً، ودرسوها باستفاضة، ليخرجوا بمجموعة من

منهج الدراسة وهيكلها:

تقتضي هذه الدراسة التوسُّل بالمنهج الوصفي للوصول للمقولات التفسيرية لدى المدرستين لظاهرة الإعلال، وبعد ذلك ينبغي المقارنة بينهما في ظل فلسفة العلوم التي تُعنى بالمقارنة بين النظريات والتفسيرات العلمية، وتتبنى الدراسة منهج العقلانية النقدية في فلسفة العلوم للمقارنة بين النظريات، ثم بعد ذلك تُعرض النتائج على فلسفة التربية للإجابة عن سؤال البحث الذي ينتمي إلى مجالها، متبعة في ذلك المنهج النقدي.

أما الهيكل؛ فستتوزع الدراسة على فقراتٍ أربع؛ تُعرض الفقرة الأولى تعليقات البحث الصرفي التراثي لظاهرة الإعلال بالقلب، وفي الفقرة الثانية تُعرض تعليقات البحث الصوتي الحديث للظاهرة نفسها، ثم تُقارن نتائج المدرستين في الفقرة الثالثة وفق مدرسة العقلانية النقدية في فلسفة العلوم، وتأتي الفقرة الرابعة خاتمةً للبحث فندرس سؤال الدراسة في ضوء نتائج الفقرة الثالثة لتنتهي بسرد التوصيات التي من شأنها إضفاء مزيد من التقدم في المجالات التي يشملها البحث.

ولكون ظاهرة الإعلال ظاهرةً متشعبةً لها أنواعٌ متعددة، فإنَّ الدراسة ستقتصر على نوعٍ واحدٍ من الإعلال هو الإعلال بالقلب مع استبعاد إعلال الهمزة لكونها صوتاً صامتاً؛ لأنَّ المقارنة بين وجهتي النظر ليست هدفاً للدراسة، بل هي وسيلة لكشف الأسس المنطقية التي تنبني عليها كل واحدة منها والمقولات التفسيرية التي تعتمد عليها، ولا تسعى الدراسة إلى استقراء الأحكام المثبتة في هذا الباب في كتب المتقدمين ودراسات المتأخرين جميعها، بل تسعى إلى الوقوف على المقولات التفسيرية الرئيسة التي وُظِّفت في تحليل ظاهرة الإعلال بالقلب، فالهدف من المقارنة الوقوف

لعلم الصرف لم تقدّم أي جديد سوى حذف الشروح والتعليقات وبعض التفسيرات وإعادة عرض المادة العلمية، وإلى ذلك ذهب مجازي (٢٠١٧) في رصدتها للغة مؤلفات مختارة في الصرف أكثرها من المؤلفات الجامعية التي يدرسها الطلاب في مختلف الجامعات العربية، داعيةً إلى تطوير الخطاب الصرفي العربي في المجال التربوي لصالح تفعيل بنية الكلمة العربية في رصيد المتعلم المعرفي.

وسعيًا إلى تحقيق ذلك التطوير في المجال الصرفي التربوي كان لزامًا الوقوف على مواضع الاختلاف، وتحديد ما هو صالح في التراث الصرفي القديم لتضمينه في مناهجنا، وما لا يصلح تضمينه لبطلانه أو بطلان أسسه العلمية، ولا يكون ذلك إلا في ضوء نقدٍ فلسفيٍّ علميٍّ يضع الاختلافات على ميزانٍ منطقيٍّ واحدٍ يكشف نقاط القوة والضعف لدى الفريقين، ثم يُنقل ذلك إلى ميدان فلسفة التربية لمناقشة سؤال البحث: هل من الصواب الاستمرار في تدريس تفسيراتٍ مرجوحةٍ لظاهرة لغويةٍ في ظلِّ وجودٍ تفسيراتٍ راجحةٍ يقدمها علم اللغة الحديث؟ وعليه يمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يأتي:

١. الوقوف على الأسس المنطقية التي استندت إليها تفسيرات الصرفيين القدماء وعلماء الفونولوجيا المحدثين لظاهرة الإعلال.
٢. المقارنة بين تلك الأسس وفق مدرسة العقلانية النظرية في فلسفة العلم من حيث القدرة التنبؤية والقدرة التفسيرية.
٣. مناقشة مشروعية تدريس الموروث الصرفي القديم في مناهج التعليم العام والتعليم العالي في ظل النقد الفونولوجي لها.

للإعلال كإتباع ما قامت العلة في أصله، كالإعلال الحادث للفعل الأجوف حين وزنه على وزن "أفعل" مثل "قام - أقام"، فأصل هذا الفعل "قوم" ثم حدث في صورته المجردة إعلال لأن الواو متحركة وما قبلها مفتوح، لكن هذه العلة غير موجودة في الوزن "أفعل" فكان الأصل ألا تُعَلَّ فتكون "أقوم"، لكنها أُعِلَّت "إتباعاً لما قامت العلة فيه لكونها منها" (الزخشري، ٢٠٠٤، ص ٣٩٦).

كما أن العلل المذكورة قد لا يُجِدُّ وجودها ذلك الأثر الصوتي، كما رُصد في كلمات من قبيل "صورى، والجولان، والخيلاء"، فبرغم تحقق الظروف الصوتية التي تُحدث الإعلال إلا أنها لم تؤثر في بنية الكلمة، وذلك لأن هذه الكلمات حوت لواحق صرفية أبعدتها عن بناء الأفعال، ومحصت صورتها الصرفية في الأسماء، فصورى لحقتها علامة التأنيث (الألف)، وكذلك في الخيلاء التي لحقتها ألف التأنيث، والجولان زيدت فيه الألف والنون فباعدها عن أبنية الأفعال (الزخشري، ٢٠٠٤، ص ٣٩٧).

ومن الإعلال ما يكون للتفريق بين الاسم والصفة، كالذي يلحظ في الوزن "فعل" فهي إذا جاءت اسماً فُلبت ياؤها واواً مثل "التقوى والفتوى"، أما إذا كانت صفةً فإن الياء تبقى على أصلها كما في "رياً وخزياً" (سيبويه، ١٩٨٣، ج ٤ ص ٣٨٩)، وهنا تظهر علة دلالية تتحكم في الإعلال الذي لم يجر وفق قاعدة التسهيل والتخفيف، بل جاء للتفريق بين اسمين من حيث دلالتها على الذات أو الصفة.

من ذلك يمكن القول بأن علة التخفيف والتسهيل ليست العلة الوحيدة لباب الإعلال، وأن المتقدمين لاحظوا أن لهذه الظاهرة عللاً تتجاوز عتبة البحث الصوتي التي انطلقت منها، فالبناء الصرفي للكلمة قد يحد من أثر العوامل الصوتية، كما أن العامل الدلالي حاضر في توجيه الإعلال، ولعل ذلك حداً سيبويه إلى تأخير الكلام عن مخارج الحروف وصفاتها إلى باب الإدغام، الذي جاء بعد باب الإعلال وباب التضعيف،

على القدرة التنبؤية والتفسيرية للنظرية من جهة، والفائدة العملية التربوية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها تنظر في البنية المنطقية للتفسيرات الصرفية القديمة والتفسيرات الصوتية والصرفية الحديثة لظاهرة لغوية واحدة، وذلك سعياً لحل مشكلة تنتمي لفلسفة التربية، وترتبط بالمعرفة المقدمة في المناهج التعليمية، ويُتوقع من مثل هذه الدراسات البيئية أن تقدم إطاراً نظرياً لتطوير محتوى المناهج الدراسية بأسلوب عقلائي قائم على أرض صلبة من فلسفة العلوم.

فعلى الرغم من كثرة الأبحاث التي عالجت الاختلافات بين الفريقين، إلا أنها لم تعالج الإشكالية في ضوء فلسفة العلوم من جهة، وفي ضوء فلسفة التربية من جهة ثانية، وهذان الجانبان يمثلان أصالة البحث وجدته، فقد تجاوزت الدراسة إطار الدراسات اللغوية القديمة والحديثة إلى مجالي فلسفة العلوم وفلسفة التربية، الأمر الذي يجعلها دراسةً بيئيةً بين حقول أربعة، وهذا ما لم تحققه أي دراسة سابقة.

الفقرة (١): تفسير المتقدمين للإعلال بالقلب

يُعرف ابن الحاجب (٢٠١٤، ص ٣٢٤) الإعلال بأنه "تغير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه: القلب والحذف والإسكان، وحروفه: الألف، والواو، والياء"، ويكشف هذا التعريف عن طبيعة الإعلال وحروفه وأنواعه، ويحصر علة هذه الظاهرة في التخفيف، وهذه علة صوتية راجعة إلى مستوى إنتاج الكلام، فالتخفيف واقع على أعضاء النطق التي تستقل نطق حروف العلة من دون إعلال.

لكن هذا الحصر لعلة الإعلال بالتخفيف غير مسلم به، ولا يُجمع عليه، بل إن في تعليقات العلماء لكثير من مظاهر الإعلال ما يخالف ذلك، فالزخشري يذكر عللاً أخرى

لاحظوا تدخل العوامل الصرفية والنحوية والدلالية في توجيه بعض حالاتها.

لكن ذلك لم يمنعهم من عدّ التخفيف والتسهيل علةً عامةً لظاهرة الإعلال، كما ظهر في تعريف ابن الحاجب المذكور في صدر الفقرة، بل إن ابن السراج (٢٠١٨، ص ص ١٠٨٥-١٠٨٩) يصنّف أحوال الإعلال والصحة عند حديثه عن الواو والياء على أساس صوتيٍّ محض، فيصنّف أحوال الواو والياء بناءً على عامل الحركة والسكون، وعامل الموضع، وفي الجدول ١ خلاصة ما قدّمه من تصنيف لحالات الياء، مع استبعاد الشواذ، وفيه يظهر ما تقدّم من كون العلة الصوتية علةً عامةً للإعلال:

الجدول (١): أحوال إعلال الياء وصحتها في الأسماء والأفعال

موضع الياء	حركة ما قبلها أو سكونه		حركاتها/سكونها
	الفتحة	الضمّة	
بعد حرف	لا تُعَلُّ إلا على لغة "يئأس: ياءس"	قلبت واوًا إذا بعُدَّت عن الطرف، وإذا قربت من الطرف قَلِبَت الضمة قبلها كسرة "بيض"، إلا إذا لا تُعَلُّ كانت في اسم على وزن "فُعَلَى" فهي تقلب واوًا	ساكنة
أول الكلمة	لا تُعَلُّ	لا تُعَلُّ	متحركة
في نهاية الكلمة	لا تُعَلُّ إلا إذا ما كان قبلها الألف فتقلّب اسم "قضى" و"رَحَى" همزة "قضاء"	إذا كانت في فعلٍ أو في اسمٍ تقلّب ضمة ما قبلها كسرة مثل "أظب" (جمع ظبي)	متحركة

ويلاحظ أيضًا ظهور عنصر الموضع في التصنيف السابق، فأحكام الياء المتحركة موزعة حسب موضع ورودها، فهي إمّا أن تكون في الطرف الأوّل من الكلمة أو في الطرف الأخير منها، لكن ابن السراج لم يعلّل هذه القسمة تعليلاً صوتيًا، واكتفى بوصف ما أفضى إليه الاستقراء من طُروء إعلالٍ في الياء المتحركة عند ورودها في آخر الكلمة، أمّا إذا وردت غير طرفية فلها قسمةٌ مختلفة تُراعى فيها حركة الحرف السابق واللاحق، وبيان ذلك في الجدول (٢):

فالإدغام عند سيبويه مبحثٌ يعتمد اعتمادًا شبه كامل على البحث الصوتي، لذا صدّره باب أسماه "باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها" (سيبويه، ١٩٨٣، ج ٤ ص ٤٣١)، وختّم هذا الباب بقوله: "وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك، ولا يجوز فيه، وما تبدّله استتقالًا كما تُدغم، وما تُخفّيه وهو بزنة المتحرك" (ص ٤٣٦)، فيمكن القول بأن مبحث الإعلال وإن كان قائمًا على العلة الصوتية العامة، إلا أنه ليس بحثًا صوتيًا خالصًا عند المتقدمين، لأنهم

لا يظهر في الجدول السابق أثر البنية الصرفية إلا في الياء الساكنة المسبوقة بضمة الواردة في اسمٍ على وزن "فُعَلَى" مثل "كُوسَى" من "الكَيْس"، و"طُوبَى" من "الطَيْب"، ففي هذه الحال تقلّب الياء واوًا، وعلّة ذلك صوتية؛ لأنّها ساكنة مسبوقة بضمة، ويُلاحظ في هذا التفسير خلطٌ بين ياء المدّ في "الطَيْب" التي تُعدُّ حركةً طويلةً، والياء الساكنة في "الكَيْس" التي تعدُّ من الصوامت، فالقول بسكون المدّ من الأقوال المطردة عند المتقدمين.

أن نُمثّل لها بالرموز الحديثة فإنَّ المتقدِّمين سيمثّلون المقطع (بأ) على أنه مكوّن من التابع: صامت حركة صامت (ص ح ص)، بينما يمثّله المحدثون في التابع: صامت حركة طويلة (ص ح ح).

وهذا الخلل في التعامل مع حروف المدّ يُلزم تتبع أثره في باب الإعلال، فكثرت ستودّي حتّمًا إلى نقض بنية تفسير المتقدِّمين لهذه الظاهرة، وبالرجوع إلى الجدولين (١) و(٢) يظهر أثر هذا الخلط في موضعين، الأوّل في بعض الأسماء التي على وزن "فُعَلَى" كما في "طوبى" من الطيّب، والموضع الثاني تفسيرٌ منع إعلال الياء المتحرّكة غير الطرفيّة عند وقوعها بين متحرّكٍ وساكنٍ، كما في "دَيَامِيس"، أمّا في بقية الأبواب فلا أثر لهذا الخلط؛ لأنّ الياء إمّا أن تكون متحرّكةً فهي "حرف" باصطلاح المتقدِّمين الذي يقابل الصامت، أو أن تكون حرفًا صامتًا ساكنًا يُسمّونه حرف لين، وهم يميّزون بين حرف اللين والعله، فاللين عندهم من الصوامت.

وأصل التعليل الصوتي عند المتقدمين فكرة الثقل في الأداء، فقد رتب سيبويه حروف العلة من حيث الثقل لتكون الواو أثقل الحروف، تليها الياء، ثم الألف التي هي أخف الحروف، وفيها يقول: "وإنّما خفّت الألف هذه الخفة لأنّه ليس منها علاجٌ على اللسان والشفة، ولا تُحرّك أبدًا، فإنّما هي بمنزلة النفس، فمن ثمّ لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء" (سبويه، ١٩٨٣، ج ٤ ص ٣٣٥)، أما دليله على خفة الياء في مقابل الواو أنها تُثبّت في مثل: "يَيْسُ وَيَيْسُ"، بينما تُحذف الواو في مثل "يَعِد" التي أصلها "يُوْعِد"، فاستتقال العرب نطق الواو فيها، واستخفافهم نطق الياء في "يَيْسُ" دليل سبويه على خفة الياء (سبويه، ١٩٨٣، ج ٤ ص ٣٣٨).

وعلى هذا الأساس من الثقل والخفة تُفسّر ظاهرة الإعلال في شقّها الصوتي، فسكون الواو المسبوقة بالكسرة في "مُوْرَان" يؤدّي إلى الثقل، لذا تُقلّب ياء؛ لأنّ الواو الساكنة لم يُفصل بينها وبين الكسرة بشيء، بل يتعدّى الأثر الصوتي إلى

الجدول (٢): أحوال إعلال الياء المتحرّكة غير الطرفية وصحّتها

أحكام خاصة بالياء غير الطرفية		
بين ساكنين	بين متحرّكين	بين متحرّكٍ وساكن
تبقى على حالها من دون قلب	تبقى على حالها إلا إذا سبقها حرفٌ مفتوحٌ فهي تُقلّب ألفًا "بِع" ← باع	١. إذا كان ما قبلها متحرّكًا وما بعدها ساكنًا لم يجرّ إعلانها لثلاً يجتمع ساكنان، مثل "دَيَامِيس". ٢. إذا كان ما قبلها ساكنًا وما بعدها متحرّكًا فهي على حالها.

يُلاحظ في الأحكام المبينة في الجدول (٢) أنّها مؤسّسة على موضع الياء، ولهذا الموضع مَلْحَظَان، المَلْحَظ الأوّل أن يكون الموضع غير طرفي، أمّا المَلْحَظ الثاني فهو يتعلّق بأوضاع الحرفين السابق واللاحق من حيث الحركة والسكون، ومن الملاحظ في أحكام الياء المتحرّكة بين متحرّكٍ وساكنٍ تكرار ظهور مقولة سكون المد، فالياء الأولى في كلمة "دَيَامِيس" سُبِقَتْ بدالٍ مفتوحة، ولحقتها ألف المد التي يعدها المتقدّمون ساكنة، وهذا ما لا يُصوّبه الدرس الصوتي الحديث.

ولكنّ تنبغي الإشارة إلى اختلاف دلالة الساكن عند المتقدمين، فهم لا يستخدمون هذه الصفة في مقابل المتحرّك، بل يستخدمونه لما لم يُثَلّ بحركة، فالحركة لا تُحرّك، لذا فالحركات وحروف المد تشتركان في صفة السكون، وهذا ما بيّنه ابن جني (٢٠٠٨، ج ٢ ص ٣٠٦) في قوله: "ألا ترى أنّ الحركة لا يمكن تحريكها، فهذا وجهٌ أيضًا من المضارعة فيها"، وقد جاء هذا القول في سياق إثباته أنّ الحركات أبعاضٌ للحروف ومن جنسها، وهذا كاشفٌ عن وعيهم لطبيعة المدّ، وتفريقهم بين المدّ والواو الساكنة التي يسمونها حروف اللين، وعلى الرغم من ذلك؛ عامل المتقدمون حروف المدّ معاملة الصوامت، وأجروا عليها أحكامها، مع تخصيصها ببعض الأحكام التي جمعوها في باب الإعلال في علم الصرف، لذا نجدهم يعدّون الحرف قبل مدّ الألف مفتوحًا، وقبل مدّ الواو مضمومًا، وقبل مدّ الياء مكسورًا، فإذا أردنا

تَمَّا سبق يمكن تلخيص تفسيرات المتقدمين والملاحظات المسجلة في النقاط الآتية:

١. ظاهرة الإعلال ليست ظاهرة صوتية بحتة، لوجود عوامل صرفية ونحوية ودلالية تتدخل في توجيهها أحياناً.

٢. العلة العامة لظاهرة الإعلال الخفة والتسهيل، وهي علة صوتية تحكم كثيراً من حالات الإعلال.

٣. ترتب الحركات وحروف العلة واللين من الأخرى إلى الأثقل على النحو الآتي: الفتحة، فالكسرة، فالضمة، فالألف، فالياء، فالواو.

٤. يُقَلَّب حرف العلة أو اللين إلى نظير الحركة الخفيفة التي تسبقه وفق شروط تعتمد على موضع وروده في الكلمة كما في الجدول (١) و(٢).

٥. قول المتقدمين بأن حروف المد ساكنة لا يُقصد به كونها "صامتة" بالمفهوم الحديث، بل يُقصد به عدم القدرة على إضافة الحركة بعدها.

٦. حالات إعلال الكلمة المفصلة بسكون حرف المد قليلة في مقابل الحالات التي يكون فيها حرف اللين ساكناً أو متحرراً.

الفقرة (٢): تفسير المتأخرين للإعلال بالقلب:

يَتَّفَقُ بعض المحدثين مع المتقدمين في وجوه عديدة تخص الإعلال، منها أساس تفسير حدوث الإعلال بين أصوات بعينها، فقد اتفقوا على كون التقارب بين الأصوات المتبادلة أساساً للإعلال، كما اتفقوا على الغاية منه التي أسماها المتقدمون تخفيفاً، ويُسميها المتأخرون اقتصاداً في عمليات النطق المتتابعة (شاهين، ١٩٨٠، ص ١٦٨)، ويرى بكوش (١٩٩٢، ص ٥٤) أن الحركتين المزدوجتين الناتجتين عن توالي حركة قصيرة وشبه الحركة (سَوَ /aw /سي: ay) ينتج عنها

الحرف البعيد، فقد ضرب سيبويه مثلاً في كلمة "وَتَدُّ" التي ظهرت فيها الحركة بقوة؛ لأنَّ التاء المتحركة تحجز بين الواو والذال المضمومة، بينما إذا سُكِّنَت التاء فيها لتكون "وَتَدُّ" فإنَّ التاء الساكنة تفقد قدرتها على الحجز بين الواو والضمة، فينتج عن ذلك الإدغام عند نطق الكلمة ليصبح نطقها /وَدُّ/، ويُعلَّق بعدها بقوله: "فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تدان في المخارج، لكثرة استعمالهم إيهما، وأنها لا تخلو الحروف منها ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخفَّ عليهم في الإدغام" (سيبويه، ١٩٨٣، ج ٤ ص ٣٣٥).

يكشف النص السابق لسببويه عن فهم عميق لطبيعة الحركات، فاعتماد الكلمات (الحروف بتعبير سيبويه) عليها، وتعدُّ حلو كلمة منها يجعلها بمنزلة الصوامت متقاربة المخارج، أي إنها تصبح محلاً للتغيرات الصوتية بأنواعها، كما يكشف النص عن وعي سيبويه لطبيعة الحركات القصيرة التي يعبر عنها بأنها "بعض" حروف العلة، وهذا يعني أن سيبويه سبق أبا علي الفارسي وابن جني في القول بأن الحركات الطويلة (المدود) أبعاض الحركات القصيرة، وفي نهاية النص يفسر سيبويه الخفة التي تقدم القول بأنها العلة العامة للإعلال، فالخفة ناتجة عن مجانسة الحركات للتخفيف عن الجهاز الصوتي كي يعمل "من وجه واحد".

وعلى هذا الأساس ترتب الحركات وحروف العلة من حيث الثقل والخفة، فالألف أخف حروف العلة، تليها الياء ثم الواو، أما الحركات فأخفها الفتحة تليها الكسرة، ثم الضمة (ابن جني، ٢٠٠٨، ج ١ ص ١١٤)، وحروف اللين أثقل من الحركات، فإذا سُكِّنَت الواو الساكنة بكسرة، كان في نطق الواو ثقل نتيجة الانتقال من الحركة الخفيفة إلى حرف اللين الثقيل، لذا تُقَلَّب واو "موزان" ياء فتصير "ميزان"، وهكذا في سائر حالات الإعلال الناتجة عن علة صوتية.

١٩٨٠، ص ص ١٧٣-١٧٤) (الحمو، ١٩٨٩) (خلف، ٢٠١٣) (الشايب، ٢٠١٤) (عطوط، ٢٠٢٢، ص ١٠٨):

١. عدُّ الأفعال المجردة من المعتل أفعالاً ثلاثية

كالأفعال الثلاثية الصحيحة، والمساواة بين المعتل والصحيح في الأوزان الصرفية (درويش، ١٩٦٩) (والشايب، ٢٠١٤)، ويرى الحموي (١٩٨٩) أن القدامى وبعض المحدثين جانبوا الصواب عند عدِّهم الفعل المعتل فعلاً ثلاثياً، ويذهب إلى أن الصواب عدُّ الأفعال المعتلة أفعالاً ثنائية، وقد خصَّص قسماً كبيراً من بحثه في دراسة الفعل الأجوف مثل: "قال" و"باع"، وتوصَّل إلى أن أصل هذه الأفعال ثنائي: "قَل" و"بَع"، وأنَّ الألف في منتصفه دخيلة على الجذر وتؤدي وظيفة الدلالة على الشخص الغائب، وكذلك الحال في الفعل المنقوص مثل "سعى" و"دعا"، وهذا الرأي يمثل مساراً آخر لتفسير ظاهرة الإعلال تفسيراً صوتياً مختلفاً عن تفسيرات الفونولوجيين الذين يعتمدون فكرة الجذر الثلاثي للفعل الأجوف.

٢. عدُّ المدود حروفاً ساكنة، وتفعيلهم مقولة التقاء

الساكنين في تفسير بعض وجوه الإعلال بالقلب، بل في تفسير كثير من المسائل الصرفية والنحوية الأخرى، بينما يتفق علماء الأصوات على حقيقة كون المدود حركاتٍ طويلة، وهذا سيؤثر في تفسيرات المتقدمين لبعض وجوه الإعلال المذكورة في الجدولين (١) و(٢).

٣. القول بأنَّ حروف المد مسبوقة بحركة من

جنسها، فمدُّ الألف مسبوقة بالفتحة، ومدُّ الواو مسبوقة بالضممة، ومدُّ الياء مسبوقة بالكسرة، وهذا القول ناتج عن طبيعة النظام الكتابي العربي الذي يضع مثل هذه الحركات على الصوامت قبل الحركات الطويلة، بينما الحقيقة أنَّ المد نفسه هو الحركة الطويلة التي تلي الصامت، وأنَّ القول بتحرك الصامت قبل المد يؤدي إلى

صوتان ضعيفا الاستقرار، لذا يكثر فيها الحذف والإدغام، وهذا مصدر تسمية هذه الظاهرة بالإعلال أي المرض، وإن كان الحموي (١٩٨٩) يعترض على أساس استعارة لفظة إعلال؛ لأنها جاءت من تشبيه الحروف بالأشخاص الآدميين الذين يعترهم المرض وهذا خلاف طبيعة الصوت اللغوي الفيزيائية، ومع اتفاقهم في الوجوه السابقة لكنهم اختلفوا مع المتقدمين في أمورٍ أخرى تتصل بالتفسيرات الدقيقة للإعلال، وفي تصنيف بعض الحالات على وجوه الإعلال الثلاثة؛ القلب والحذف والنقل.

وتُميِّز الدراسة الحديثة بين عوامل مختلفة للتغيرات الصوتية، ومنها:

- العامل التاريخي (أو السماعي)، فهناك كلمات في اللغة حصل فيها إعلال، وسبب الإعلال لا يمكن تفسيره صوتياً، فعلى سبيل المثال: حذف الواو في (يُوعَد) لتصبح الكلمة (يُعد)، بينما تظلُّ الواو في كلمة (مُوعَد) رغم أنَّها تحمل التابع الصوتي نفسه، لذا يمكن عدُّ سبب التغيير هنا تاريخياً يخصُّ كلماتٍ بعينها.

- العامل الصرفي، ويبدو في الحالات التي يكون التغيير الصوتي في الكلمة مقروناً ببنيتهما الصرفية، مثل التغيير الحاصل في (زائر) و(فائض)، وأصلها (زاور) و(فايض)، فحذف شبه الصائت في المثالين وإبداله بالهمزة مرتبطٌ بالحروف الأصلية للكلمة ووزن الكلمة (صيغة اسم الفاعل الأجوف في المثال المذكور).

- العامل الصوتي المرتبط بتأثير الأصوات في بعضها ضمن السياق الصوتي.

وقد انطلق المتأخرون من علماء الأصوات من نقد الخلط الذي وقع فيه المتقدمون من الصرفيين، وأخذوا عليهم ما أخذ أدت إلى وقوعهم في أخطاء عند تفسير ظاهرة الإعلال بالقلب، ومن هذه المآخذ (درويش، ١٩٦٩) (شاهين،

"مفاعيل"، بينما ينظر المتقدمون لهذه الحالة على أنّها من الحالات التي تُقلّب فيها الألف ياءً.

-يعتمد المحدثون في تفسيراتهم على قوانين البنية المقطعية للغة العربية، التي تقوم على اعتماد خمسة أوزان للمقاطع العربية؛ هي: (ص ح، ص ح ح، ص ح ح ح، ص ح ح ح ح، ص ح ح ح ح ح ح)، وتنصّ قوانين البنية المقطعية للغة العربية على عدم قبول المقطعين (ص ح ح ح ح - ص ح ح ح ح ح) إلّا عندما يأتيان في نهاية الكلام؛ وبناء على ذلك، تُعالج المقاطع غير المقبولة بحذف شبه الصائت أو بتقصير الصائت الطويل، فعلى سبيل المثال؛ عند النظر في تفسير التغيّر الحاصل في فعل الأمر (عد) المتمثل في حذف الواو، يمكن تفسير ذلك مقطعيًا بناءً على عدم وجود مقطع يبدأ بصائتين في العربية، وعليه تُضاف همزة الوصل للتأشّي مع البنية المقطعية المقبولة في العربية إذا كان فاء الفعل صوتًا صحيحًا، ويُحذف فاء الفعل إذا كان شبه صائت، كما هي الحال في (عدّ، زن)، كذلك في فعلي الأمر (بع، قل) فقد طرأ تقصيرٌ للصائت الطويل.

-تعتمد الدراسات الحديثة في تفسير ظاهرة الإعلال على الخصائص الصوتية للأصوات، فالفتحة صوتٌ منخفضٌ أمامي، والكسرة صوتٌ مرتفعٌ أمامي، والضمّة صوتٌ مرتفعٌ خلفي، ويرى هولس Holes (٢٠٠٤) أنّ الفتحة أقوى الحركات، تليها الكسرة ثم الضمة، ووصفُ القوّة هنا جاء بناءً على قدرة الصوت على الثبات، وقدرته على التأثير في الأصوات الأخرى.

من هذه المنطلقات النقدية والمبادئ الحديثة شرع المحدثون في بحث ظاهرة الإعلال مستعينين بنتائج البحث الصوتي الحديث، مُرجعين تجليات الظاهرة إلى القوانين الصوتية التي أفرزها ذلك البحث، لكن ذلك لم يؤدّ إلى الاتفاق على تفسيراتٍ واحدةٍ لحالات الإعلال، فقد اختلف علماء الأصوات فيما بينهم في تطبيق القوانين الصوتية على

توالي ثلاث حركات، وهذا ما لا يقبله المتقدمون أنفسهم.

٤. عدم منح الحركة وجودًا مستقلًا عن الصامت، فهي في تصوّرهم تابعةٌ للصوامت دائمًا.

٥. عدم الإحاطة بالدراسة المقطعية التي من الممكن أن توفر أساسًا لتفسير بعض حالات الإعلال.

٦. الخلط بين الصوت والرمز الكتابي؛ لأنّ الحركات الطويلة (ا، ي، و) تشترك في الرمز الكتابي مع بعض الصوامت، فالألف تشترك مع همزة في كثير من الأحيان، وياء المد تشترك مع شبه الحركة /ي/، وواو المد تشترك مع شبه الحركة /و/، وهذا الخلط يمتدّ إلى تسمية هذه الأصوات، فاسم "واو" يشمل الحركة الطويلة /u:/ والصوت الصامت أو شبه الحركة /w/، وكذلك الحال مع الياء التي تشمل الحركة الطويلة /i:/ والصوت الصامت أو شبه الحركة /y/ (بشر، ١٩٩٨، ص ص ١٦ / ١٨) و (بكوش، ١٩٩٢، ص ٥٣).

٧. إفراد الحركات الطويلة برموز كتابية دون الحركات القصيرة التي يُرمز لها بالحركات التي لا تكتب عادةً؛ أدّى إلى إهمال دراسة الحركات القصيرة ودورها الدلالي (الحمو، ١٩٨٩).

وفي مقابل ذلك يعتمد كثير من المحدثين من علماء الفونولوجيا في دراسة ظاهرة الإعلال على عددٍ من المبادئ، منها (شاهين، ١٩٨٠) (بشر، ١٩٩٨) (خلف، ٢٠١٣):

- اعتبار الحركات القصيرة مؤثّرًا ذا أهميّة في

التغيّرات الصوتية المتعلقة بالإعلال.

- مراعاة النظام الصرفي للغة العربية القائم على فكرة

الجزر والوزن؛ لذا لا ينظر المحدثون لحالات مثل (مصباح ومصايح)، إذ إنّ التغير الحاصل لا يمكن عدّه إعلالًا، فالكلمة صيغت بناءً على وزن المفرد "مفعال" ووزن الجمع

للظواهر التطريزية في العربية من خلال مقولة تحوّل النبر الطويل إلى نبر توتر للمحافظة على الإيقاع النبري.

ويخالف القرالة (٢٠٠٤، ص ص ٧٨-٨٨) تفسير عبد الصبور شاهين، مُرجعاً التغيّر الحاصل إلى مماثلة الحركات لأشباه الحركات، فكلمة (غزال) تصبح بعد تصغيرها (غزِيل)، وفي هذه الكلمة يظهر المقطع الأخير مبدوءاً بحركة، والمقطع العربي لا يبدأ بحركة، وهذا لا يعني أن الألف حُذفت، وأنّ الياء أُضيفت لدواعي النبر أو الصيغة الصرفية، بل الحاصل أنّ الحركة الطويلة (مدّ الألف) ماثلت شبه الحركة (الياء) قبلها، فصارت ياءً، ثُمَّ أُدْغِمَتْ في الياء قبلها لتنتج كلمة (غزِيل).

من ذلك يظهر وجه الخلاف في إعمال المقولات والقوانين الصوتية في تفسير إعلال الألف، فعبد الصبور شاهين يذهب إلى أن الألف محذوفة، وهذا يعني أنّ الإعلال هنا ليس إعلال قلب بل إعلال حذف، وأنّ الياء أُفْحِمَتْ لدواعٍ صرفيةٍ وصوتيةٍ تطريزيةٍ، أمّا زيد القرالة فقد لجأ إلى قانون المماثلة، فعُدَّ الإعلال الحاصل للألف من باب المماثلة القبليّة لتأثّر الحركة الطويلة بشبه الحركة التي سبقتها.

ب. قلب الياء أو الواو ألفاً:

عند الرجوع للجدول (٢) يظهر أن الياء إذا وقعت بين متحرّكين تبقى على حالها إلّا إذا سبقت بفتحة فإنها تُقَلَّبُ ألفاً مثل (بَيْع) ← (بَاع)، وكذلك الحال في قلب الواو ألفاً كما في (قَوْل) ← (قَالَ) كما ذكر ابن السراج (٢٠١٨، ص ١٠٨٧)، وهذا ما يُلَخِّصُ بقاعدة: تُقَلَّبُ الياء أو الواو ألفاً إذا تحرّكت وُفْتِحَ ما قبلها، ويشير عبد الصبور شاهين (١٩٨٠، ص ١٩٢-١٩٣) إلى أنّ الصرفيين المتقدمين انتبهوا إلى عدم كفاية هذين الشرطين، فأضافوا ثمانية شروطٍ الغرض منها إخراج جميع الحالات التي تتحرّك فيها الياء أو الواو ويُفْتَحُ ما قبلها من دون أن تُقَلَّبُ ألفاً، ثم ينقد هذا التكتير للشروط

حالات الإعلال، وفيما يأتي عرضٌ لنماذج من آرائهم في المسائل التي عدّها الصرفيون المتقدمون أمثلةً للإعلال بالقلب:

أ. قلب الألف ياءً أو واوًا:

حسب تصنيفات القدماء تُقَلَّبُ الألف ياءً في موضعين؛ الموضع الأول حين يُكسَّر ما قبلها كما في صيغة منتهى الجموع من كلمة (مصباح) ← (مصاييح)، ويلاحظ في وصف هذا الموضع الخلط الذي وقع فيه القدماء نتيجة القول بوجود حركة بين الصامت /ب/ ومدّ الألف، بينما الأمر في الواقع أن مدّ الألف هو الحركة التي تلي الصامت /ب/، وعليه فإنّ الإعلال في هذا الموضع ليس من باب إبدال صامتٍ بصامت، بل هو من باب إبدال حركة طويلة (مدّ الياء) بحركة طويلة (مدّ الألف)، وهذا الإبدال ناتج عن عاملٍ صرفيٍّ، فالفتحة الطويلة في (مصباح) هي ألف صيغة اسم الآلة (مفعال)، بينما الكسرة الطويلة في (مصاييح) هي كسرة صيغة منتهى الجموع (مفاعيل) حسب تفسير شاهين (١٩٨٠، ص ١٨٦).

أما الموضع الثاني فهو إذا وقعت بعد ياء التصغير مثل (غزَال) ← (غزِيل)، وفي توجيه الإعلال في هذين الموضعين يذهب عبد الصبور شاهين (١٩٨٠، ص ص ١٨٦-١٨٧) إلى أن صيغة التصغير تُلْزَمُ بوضع ضمّةٍ بعد الصامت الأوّل وفتحةٍ بعد الصامت الثاني تليه ياء التصغير التي هي شبه حركة، فكلمة (غزال) تصبح بعد تصغيرها (غزِيل - ز - ي ل)، لكن هذه الصيغة لا تختلف عن صيغة تصغير الاسم الثلاثي (غزَل)، كما أنّ إيقاعها النبري يختلف عن الإيقاع النبري الطويل في كلمة (غزال)، لذا فإنّ النبر يُحوَّل إلى نبر توتر بتضعيف ياء التصغير لتصبح الكلمة (غزِيل)، أي أنّ تضعيف الياء جاء لعلّتين؛ الأولى علّةٌ صرفيةٌ للتفريق بين تصغير (غزال) وتصغير (غزَل)، والثانية علّةٌ صوتيةٌ تنتمي

الإعلال بالقلب، أما المضارع من هذه الأفعال فوجود الصائت الطويل لا يدل على أصالة وجودها في جذر الفعل، فهذه الصوائت إنما هي إطالة للصائت القصير، فليس في هذه الأفعال إعلال.

ومن الصرفيين المحدثين من ذهب هذا المذهب في الفعل الأجوف والناقص، فقد عدّهما درويش (١٩٦٩، ص ١٥٥) أفعالاً ثنائية، ووزع الفعل الأجوف مثلاً على باين: (قال يقول) مثل: قال يقول، و(قال يفيل) مثل: باع يبيع، وكذلك الحال مع الأفعال الناقصة التي عدّها أفعالاً ثنائية الجذر يُزاد بعد حرفيها الأصليين واو أو ياء، وقد تابعه في ذلك الشايب (٢٠١٤) مع توسّع في دراسة المشتقات من الفعل الأجوف أو الناقص الثنائي.

مما تقدّم يظهر أنّ المتأخرين من علماء الأصوات يخالفون المتقدمين من علماء الصرف في تفسير حالات الإعلال، وذلك راجع إلى تخلّصهم من العيوب التي شابّت تفسيرات المتقدمين، كالخلط بين أشباه الحركات والحركات الطويلة، والقول بسكون حرف العلة، كما أنّهم أعملوا قوانين مختلفة لتفسير الإعلال، كقانون حذف أشباه الحركات للتخلّص من الصوت الثلاثي، وقانون المجانسة بين الحركات، ومقولة اندماج الحركات القصيرة لتكوين حركات طويلة، وقد أفضت هذه التفسيرات إلى إخراج بعض الظواهر من باب الإعلال بالقلب ونقلها إلى باب الإعلال بالحذف، ممّا أدى إلى اختلافات تصنيفية لظواهر الإعلال، بل إنّ بعض المحدثين أخرج الأفعال المعتلة من باب الإعلال، وفسّر وجود الصائت الطويل من باب دلالي في الفعل الماضي، ومن باب تطويل الصائت القصير في الفعل المضارع، ممّا وسّع في مساحة تفسير هذه الظاهرة لتتجاوز مساحة الفونولوجيا إلى التركيب، وفي ذلك إغناءً للبحث الصرفي.

التي يصعب حفظها، حتى عدّت هذه المسألة من أصعب مسائل الإعلال، وهذه الشروط تُخرج ما نسبته ٨٠٪ من الكلمات التي ينطبق عليها الشرطان الأوّلان، فلا يتبقّى سوى ٢٠٪، فكان من الأجدر لو أُحصيت هذه الكلمات أو وضعت الشروط الملائمة لها، لذا يقترح حصر الشرطين الأوّلين في الكلمات التي يقع فيها حرف العلة في محلّ عينها أو لامها مثل: (قام - غزا - دعا - يخشى - يرضى)، وفي ذلك اختصار للشروط يسهل فهمه وحفظه (ص ١٩٤).

ويفسر شاهين (١٩٨٠، ص ص ١٩٤-١٩٥) حدوث الإعلال في مثل (قَوْم) باستدعاء مقولة الحركة الثلاثية التي تأبأها العربيّة؛ لأنّ شبه الحركة وقعت بين حركتين، بمعنى أنّ المزدوج الصوتي تبعته حركة، ويظهر ذلك عند كتابة الكلمة صوتياً /qawama/، فالمزدوج الصوتي /aw/ تُبع بحركة /a/، لذا حُدفت شبه الحركة /w/ واتصلت الفتحتان القصيرتان فصارتا حركة طويلة، لتصبح الكلمة (قَام) /qama/، وكذلك الحال في الفعل (باع) الذي انقلبت فيه الياء ألفاً، وهذا يعني أنّ الإعلال الحاصل ليس من باب إعلال القلب، بل من باب إعلال الحذف، وأنّ الألف ليست سوى اتحاد الفتحتين المتتاليتين نتيجة حذف شبه الحركة. وبالأسلوب نفسه يفسر الجبوري (٢٠١٥، ص ص ١٨٢-٢١٥) قلب الياء والواو ألفاً في الأسماء الثلاثية مثل (فتى)، والأفعال الناقصة مثل (رمى)، لكنه يضيف إليها مقولة ضعف الطرف التي تجعل الطرف الأخير للكلمة محلاً للتغيّر، في مقابل الطرف الأوّل الذي يُعدّ أكثر استحكاماً وأقلّ تغيّراً.

أما الحمو (١٩٨٩) فيذهب إلى تفسير وجود الصائت الطويل في الفعل الأجوف مثل: "قال" و"باع"، والفعل الناقص مثل: "سعى" و"عا" مذهباً آخر أساسه القول بالجذر الثنائي للأفعال المعتلة، فالألف مضافة إلى جذر هذه الأفعال للدلالة على الشخص الغائب، وهذا يخرجها من باب

ويمكن من باب التيسير اقتراح القوانين الصوتية التي تحكم الإعلال في العربية وفق النظرة القائلة بثلاثية الفعل المعتل على النحو الآتي:

ويصاح (بنوا).
 تصبح (بنوا).
 مثل: $a\$u \rightarrow /aw/$ (قَصِيوا) تصبح (قَصُوا) و(بَنُوا)
 مثل: $a\$i \rightarrow /ay/$ (تَسَعِي) تصبح (تَسَعِي).
 ٢- إذا كانت الحركة الثانية عبارة عن صائت طويل مرتفع فإنه يجعل الحركة الأولى مماثلة له إذا كان مرتفعاً كذلك، وذلك على النحو الآتي:

١- في حال كانت الحركة الأولى فتحةً، فإنَّ الحركة الثانية تتماثل مع الحركة الأولى، وذلك على النحو الآتي:
 مثل: $a\$a \rightarrow /a/$ (قَوْل) و(بَيْع) تصبح (قَالَ) و(بَاعَ).
 مثل: $a\$i \rightarrow /a/$ (طَوَّل) تصبح (طَالَ).
 مثل: $a\$u \rightarrow /a/$ (يَسَعِي) تصبح (يسعى)، و(يرضو) تصبح (يرضى).

١- الإعلال في الحركات القصيرة:

٢- في حال كانت الحركة الأولى فتحةً، فإنَّ الحركة الثانية تتماثل مع الحركة الأولى، وذلك على النحو الآتي:
 مثل: $a\$a \rightarrow /a/$ (قَوْل) و(بَيْع) تصبح (قَالَ) و(بَاعَ).
 مثل: $a\$i \rightarrow /a/$ (طَوَّل) تصبح (طَالَ).
 مثل: $a\$u \rightarrow /a/$ (يَسَعِي) تصبح (يسعى)، و(يرضو) تصبح (يرضى).
 ثانياً- الإعلال في المقاطع المغلقة:
 يحدث الإعلال في حال كان شبه الصائت خاتمةً لمقطع، وكان مسبقاً بصائتٍ مرتفع، وذلك على النحو الآتي:
 - إذا كان شبه الصائت مسبقاً بصائتٍ طويلٍ مرتفعٍ خلفي؛ يُحذف الصائت الطويل ويُعوّض عنه بصائتٍ قصيرٍ من جنس شبه الصائت، إضافةً إلى تضعيف شبه الصائت، وذلك على النحو الآتي:

١- في حال كانت الحركة الأولى فتحةً، فإنَّ الحركة الثانية تتماثل مع الحركة الأولى، وذلك على النحو الآتي:
 مثل: $a\$a \rightarrow /a/$ (قَوْل) و(بَيْع) تصبح (قَالَ) و(بَاعَ).
 مثل: $a\$i \rightarrow /a/$ (طَوَّل) تصبح (طَالَ).
 مثل: $a\$u \rightarrow /a/$ (يَسَعِي) تصبح (يسعى)، و(يرضو) تصبح (يرضى).

٢- في حال كانت الحركة الأولى فتحةً، فإنَّ الحركة الثانية تتماثل مع الحركة الأولى، وذلك على النحو الآتي:
 مثل: $a\$a \rightarrow /a/$ (قَوْل) و(بَيْع) تصبح (قَالَ) و(بَاعَ).
 مثل: $a\$i \rightarrow /a/$ (طَوَّل) تصبح (طَالَ).
 مثل: $a\$u \rightarrow /a/$ (يَسَعِي) تصبح (يسعى)، و(يرضو) تصبح (يرضى).

٣- في حال كان أحد الصوائت كسرةً والثاني ضمّةً فإنَّ الضمّة تُحذف ويُعوّض عنها بصوت الكسرة، وذلك على النحو الآتي:
 مثل: $i\$u \rightarrow /i/$ (داعو) تصبح (داعي)، و(قاضي) تصبح (قاضي).
 مثل: $u\$i \rightarrow /i/$ (قُول) تصبح (قيل) و(بُيع) تصبح (بيع).

٢- الإعلال في الحركات الطويلة:

١- إذا كانت الحركة الأولى صوت الفتحة، والحركة الثانية عبارة عن صائت طويل مرتفع، يحدث تقصير للصائت الثاني على النحو الآتي:
 مثل: $i\$u \rightarrow /i/$ (داعو) تصبح (داعي)، و(قاضي) تصبح (قاضي).
 مثل: $u\$i \rightarrow /i/$ (قُول) تصبح (قيل) و(بُيع) تصبح (بيع).

الفقرة (٣): المقارنة بين المتقدمين والمتأخرين:

أ. من حيث القدرة التنبؤية:

تعدُّ القدرة التنبؤية من أهم المؤشرات المستخدمة في المفاضلة بين النظريات العلمية، فالنظرية التي تفشل في التنبؤ بسلوك الظواهر المستقبلية تُعدُّ أقلَّ صلاحيةً من مثيلتها

النقد الخمسة التي وجَّهها المحدثون إليها، فمثلاً عدُّ المدود أصواتاً ساكنة مسبوقه بحركة من جنسها يؤدي إلى اختلال في كتابة القوانين الصوتية؛ الأمر الذي يُصعَّب الإفادة من قواعد المتقدمين في مجالات مثل اللسانيات الحاسوبية.

ب. من حيث القدرة التفسيرية:

أظهر نقد المحدثين بعض العيوب والأخطاء في المبادئ التي ركن إليها المتقدمون في تفسيراتهم لظاهرة الإعلال، وقد مرَّ ذكرها في الفقرة الثانية، وهي عيوبٌ يصعب دفعها مع ما في كلام المتأخرين من علماء الأصوات من ملاحظات، فقد عابوا على المتقدمين قولهم بسكون المدود، لكنهم أخطؤوا في فهم مراد المتقدمين من سكون المد، فهم لا يقصدون أنَّ المدَّ صوتٌ صامتٌ، بل يقصدون أنَّ المدَّ لا تدخل عليه الحركة، ولذلك قالوا إنَّ الحركات القصيرة ساكنةٌ أيضاً كما مرَّ عند ابن جني في الفقرة الأولى، وعلى الرغم من ذلك نجد المتقدمين يُفعلون مبدأ التقاء الساكنين في تفسيراتهم لبعض وجوه الإعلال، خالطين بذلك بين سكون الحركات الطويلة، وسكون الصوامت، ممَّا أدَّى إلى ابتعادهم عن الصواب في تفسيراتهم.

وما أخذه المتأخرون على المتقدمين من افتراض وجود حركة على الصامت قبل المدَّ تكون من جنس المدَّ؛ يعدُّ مأخذاً وجيهاً لا يدفعه وعي المتقدمين بأنَّ المدود حركاتٌ طويلةٌ كما مرَّ عند سيبويه وابن جني؛ لأنَّ هذا الافتراض يؤدي إلى توالي ثلاث حركات أصلية بعد صامتٍ واحد، وهذا ما لا تقبله العربية.

أمَّا عدم إيلاء المتقدمين الحركة وجوداً مستقلاً فهو ممَّا لم يُصَب فيه المتأخرون، لأننا نجد المتقدمين يناقشون مسألة محلَّ الحركة من الصامت، وهذا ما أفرد له ابن جني (٢٠٠٨) باباً كاملاً بعنوان "باب محلَّ الحركات من الحروف أم قبلها

التمكَّنة من التنبؤ بالظواهر نفسها، وهذا المبدأ من المبادئ التي استخدمها فيلسوف العلم كارل بوبر في المفاضلة بين النظريات العلمية خصوصاً بين فيزياء نيوتن وأينشتاين (المحميد، ٢٠٢١)، وعند النظر في نقد المتأخرين من علماء الأصوات لأعمال المتقدمين من علماء الصرف لا نجد أنَّهم يجددون قواعد صرفيةً في باب الإعلال فشلت في التنبؤ بمسلك الإعلال في الكلمات التي تنطبق عليها تلك القواعد، بل إنَّ النظر إلى أعمال المتأخرين يكشف عن إقرارهم بالحالات التي ذكرها المتقدمون، لذا فإنَّ القدرة التنبؤية للقواعد الصرفية لا غبار عليها، بل إنَّ ما شدَّ من كلمات جاءت على غير ما تقرره القواعد قد وجد مكانه في النسيج النظري الصرفي، فقد فطن الصرفيون إلى الطبيعة الاجتماعية للغة، وأنَّ اللهجات من الممكن أن لا تراعي تلك القواعد، وهذا ما أكَّده ابن جني (٢٠٠٨) في فصل مهمٍّ من كتاب الخصائص جاء بعنوان "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية"، فيه أوضح درجات العلل في الأبحاث اللغوية مقارنةً بينها وبين العلل الكلامية التي ترقى لمستوى الضرورات العقلية، والعلل الفقهية التي تعتمد على الإخبار، لذا فإنَّ سماع كلمات تشدُّ عن القواعد لا يجرم تلك القواعد، فهي إما أن يُنصَّ على كونها لهجةً من لهجات العرب، أو أن تكون لها عللٌ غير صوتية ترتبط بالبناء الصرفي أو الدلالة، وهذا أيضاً ما أفقره المحدثون من علماء اللغة كما تبين أنفاً عند الحديث عن العامل التاريخي (الساعي) ودوره في إحداث تغييرات لا نجد لها عللاً صوتيةً أو صرفيةً.

وهذا لا يعني المساواة التامة بين النظرة التراثية والنظرة الحديثة، فالنظرة الصوتية الحديثة تتميز بقابليتها لصياغتها في صورة قوانين صوتية يمكن الإفادة منها في كثيرٍ من المجالات لعلَّ من أهمها مجال اللسانيات الحاسوبية، بينما تعاني قواعد المتقدمين من مشكلاتٍ تحوُّل دون ذلك؛ لما تقدَّم من وجوه

يعني أن مبدأ عدم إقحام الكيانات النظرية والمقولات الذهنية في البحث الوصفي مبدأ لا يصمد أمام النقد.

وهذا لا يعني بطلان حجج القائلين بثنائية جذر الفعل الأجوف والناقص، فقد قدّم هذا الفريق حججاً أخرى جاءت من تحليل هذه الأفعال في اشتقاقاتها المختلفة كما عند الشايب (٢٠١٤)، وقدّم الحمو (١٩٨٩) تحليلاً لحالات إسناد هذه الأفعال إلى الضائر، محاججاً بها على أصالة الجذر الثنائي، وهي حججٌ رصينة لا ينبغي إغفالها، وإن كان المبدأ الوصفي الذي قامت عليه مختلفاً فيه، هذا بالإضافة إلى كون القول بالجذر الثنائي مزيلاً لكثير من التعقيدات التي تكتنف باب الإعلال وغيره من أبواب الصرف، مما قد يسمح بتيسير مسائل علم الصرف.

وعليه؛ في حال القبول بنظرية الجذر الثلاثي لجميع الأفعال، يمكن القول برجحان التفسيرات الحديثة لعلماء الأصوات لظاهرة الإعلال على تفسيرات المتقدمين المعتمدة على مقولاتٍ وفرضياتٍ لا تصحّ، وهذه النتيجة تُحتم إعادة النظر في هذا الباب من أبواب الصرف بكامله، لأنّ تبني المقولات الصوتية الحديثة يؤدي إلى اختلافٍ في تفسير ظواهر الإعلال وتصنيفها، فقد مرّت بعض النماذج لإعادة تصنيف الإعلال في (أ) و(ب) بنقل الظواهر المذكورة من إعلال القلب إلى إعلال الحذف.

أمّا في حال القبول بنظرية الجذر الثنائي للفعل الأجوف والناقص، فينبغي أن نعيد النظر في جميع الأبواب الصرفية ذات العلاقة، وبالخصوص باب الإعلال الذي تعتمد كثيرٌ من تفاصيله على القول بالجذر الثلاثي لتلك الأفعال، فمقولة الجذر الثنائي ستؤدي إلى تغييرات كبيرة في هذا الباب.

أم بعدها"، ونجد في هذا الباب انتصار ابن جني لفكرة ورود الحركة بعد الصامت، وفي ذلك يورد أدلّةً عديدة، وعلى الرغم من وعي المتقدمين لهذه القضية إلا أنّهم لم يفيدوا منها في جهاز المقولات التفسيرية للإعلال؛ لأنّ هذه الفكرة لا تُوظّف في تفسير الإعلال إلا إذا وُضعت في سياق الدراسة المقطعية، وهذا ما لم يدرسه المتقدمون، وقد مرّ أنّ ذلك من وجوه النقد الموجهة إليهم.

وبالرجوع إلى الخلافات بين المحدثين في أصل الفعل الأجوف والناقص؛ نجد أنّ فريقاً منهم وافق المتقدمين في القول بالجذر الثلاثي لهذه الأفعال، وفريقاً آخر خالفهم في ذلك فذهب إلى القول بالجذر الثنائي لهذه الأفعال، وعند النظر في حجج الفريق الثاني لا بد من أن تُراعى طبيعة تلك الحجج، فمنها حججٌ تنتمي إلى طبيعة العلم وتدخل في مجال فلسفة العلوم ومناهج البحث، وهذا ما بيّنه الحمو (١٩٨٩) والشايب (٢٠١٤)، فالقول بالجذر الثلاثي للفعل الأجوف والناقص ناتجٌ عن توهم النحاة لهذا الأصل مع وعيهم بأنّ هذا الأصل غير مستعملٍ في اللغة، وقد توهموا هذا الجذر ليحافظوا على نسق نظرياتهم واطراد مقولة الجذور الثلاثية التي وجدوها في الأفعال الصحيحة والناقصة الثلاثية، وهذا ما لا يُقرّه المنهج الوصفي الحديث الذي لا يفرض على الوقائع الملاحظة فرضيات عقلية لا يمكن ملاحظتها.

إن هذه القضية ترجع إلى نزاعٍ في فلسفة العلوم حول مشروعية إقحام مقولات وأفكار عقلية في تفسير الظواهر الملاحظة، وهذه القضية ليست محل حسمٍ في فلسفة العلوم كما هي في خطاب الوصفيين من علماء اللغة، بل إنّها ووجهت بنقدٍ عنيفٍ كالذي وجهه كارل بوبر، الذي أثبت أن العلوم الطبيعية كالفيزياء قائمة على نظرياتٍ تُوظّف مقولاتٍ ذهنيةً وكياناتٍ نظريةً في تفسير عبارات الملاحظة، كالجسيمات وحقول القوى والنشاط الإشعاعي (المحميد، ٢٠٢١)، وهذا

الفقرة (٤): مشروعية تدريس الآراء الصرفية القديمة في

باب الإعلال بالقلب:

في ظل القدرة التفسيرية المتفوقة للمتأخرين يُثار تساؤل عن مدى مشروعية تقديم التفسيرات الصرفية القديمة لظاهرة الإعلال في مناهج التعليم العام والتعليم العالي، فهل من المشروع تعليم نظريات وتفسيرات مرجوحة في ظل وجود نظريات وتفسيرات راجحة؟

ينبغي أن يُبحث هذا السؤال في مستويين منفصلين، المستوى الأول مستوى التعليم العام، ويُقصد به مستوى طلاب المدارس المتوسطة والثانوية الذين يتلقون أبواباً من الصرف خلال سنوات الدراسة، ومن الملاحظ في هذه الفئة غياب الدرس الصوتي غياباً تاماً عن مناهج تعليم اللغة العربية للناطقين بها، أي إن المقدمات الصوتية اللازمة لاستيعاب تلك التفسيرات الحديثة غير موجودة في المناهج، فالتفسير الصوتي يتطلب اقتداراً في علم الأصوات العام وعلم الأصوات الوظيفي، وهذا ما لا يتوفر لدى طلاب هذه المرحلة، وفي ظل ذلك يصعب تقديم التفسيرات الصوتية الحديثة في مراحل التعليم العام.

وبالرجوع إلى ما تقدم من كون القدرة التنبئية لآراء الصرفيين تفي بأغراض تصريف الأفعال واشتقاق الأسماء منها؛ فإنه من الممكن الاعتماد على آراء الصرفيين بعد تنقيحها من التعليقات الصوتية، وإعادة صياغة بعض القواعد المعتمدة على المقولات محل النقد، وهذا ما تنبّه إليه كثير من الصرفيين المتقدمين، فقد نحواً في تصنيف حالات الإعلال منحى يختلف عن المنحى الصوتي الذي اختاره ابن السراج، وهذا ما نجده في كتاب "ارتشاف الصّرب" لأبي حيان الأندلسي (١٩٩٨) على سبيل المثال، وكذلك نجده في الكتب الصرفية التعليمية كما في كتاب "المستقصى في علم التصريف" (الخطيب، ٢٠٠٣)، وكتاب "شذا العرف في علم الصرف" (الحملوي، ١٩٩٩)، ففي هذه الكتب تُقدّم حالات الإعلال من دون التفسيرات الصوتية القديمة، وهي تفيد في

تمكين الطالب من توظيف القواعد عند التعامل مع الكلمات الجديدة، وهذا يعدّ وافيًا من وجهة النظر الوظيفية، فالغاية من تدريس اللغة في هذه المرحلة تمكين الطلاب من استعمال اللغة في التواصل الفعّال في مستويي الإنتاج والاستقبال، وليس من أهداف هذه المرحلة تمكين الطلاب من التعمّق في مسائل العلوم والتخصّص فيها.

لكن ينبغي الأخذ بنتائج دراسة محجازي (٢٠١٧) حين حلّلت لغة بعض كتب الصرف ومنها المستقصى وشذا العرف، فوجدت كثيرًا من الأمثلة لكلمات غريبة لا تنتمي لبيئة الطالب، وكثيرًا منها لم تذكره المعاجم العربية المتقدمة، مما يسهم في زيادة الشعور بالغربة عن المادة الصرفية المعروضة في الكتب الصرفية، لذا لا بد من تنقيح المناهج الدراسية في مرحلة التعليم العام من تلك الألفاظ، واختيار أمثلة تنتمي إلى بيئة الطالب اللغوية.

أما المستوى الثاني فهو مستوى التعليم العالي المقدم للطلاب المتخصصين في علوم اللغة العربية، أو علم اللغة الحديث، وفي هذا المستوى لا يمكن الركون إلى الجانب الوظيفي وحده، فالمتخصصون يلزمهم فهم عميق للظواهر المدروسة؛ والاقتنار على تدريس قواعد المتقدمين وتفسيراتهم للإعلال في مقررات علم الصرف سيؤدي إلى تعارض مع ما يتلقونه في علوم اللغة الحديثة، وخصوصاً في مقرري علم الأصوات العام وعلم الأصوات الوظيفي، لذا لا بد من إعادة تصميم الدرس الصرفي في التعليم العالي وفق ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث في مستويي التفسير والتصنيف، وهذا يستلزم جعل مقررات علم الأصوات العام والوظيفي مقررات مسبقة لمقرّر الصرف، فلا يتلقى الطالب الجامعي المتخصص علم الصرف قبل أن يكون متمكناً من موضوعات علوم الصوت الحديثة، حتى يكون ممتلكاً للمقدمات اللازمة لاستيعاب التفسيرات الصرفية الحديثة التي تعتمد على التفسيرات الصوتية، ويفهم الفرق بينها وبين التفسيرات القديمة.

طبيعة فهم المنهج العلمي عمومًا، والمنهج الوصفي خصوصًا.

٣- دراسة المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام للوقوف على مدى حضور التفسيرات القديمة المرجوحة في أبواب علم الصرف والنحو، من قبيل التفسيرات المتعلقة بسكون حرف العلة في باب الإعلال من علم الصرف، وبعض الأبواب النحوية كجزم الفعل المضارع الأجوف والناقص.

٤- تضمين التفسيرات الصوتية الحديثة في كتب علم الصرف المقررة في مراحل التعليم العالي، مع المقارنة بينها وبين التفسيرات القديمة، لتمكين الطلاب من فهم الفروق بينها، ومعرفة أسباب تفوق التفسيرات الحديثة، وفي ذلك تدريب على التفكير العلمي.

٥- إجراء مزيد من الدراسات حول قضية التمييز بين الظواهر الصرفية المرتبطة بالأصوات وبين الظواهر التي تحكمها عناصر صرفية ترتبط ببنية الكلمة، أو دلالتها، أو وظيفتها النحوية، أو المتأثرة بالعوامل التاريخية.

٦- السعي نحو توحيد التفسيرات الصوتية لظواهر الإعلال من خلال تقديم مزيد من الدراسات المقارنة بين الآراء الحديثة، وتعريضها للنقد وصولاً إلى الاتفاق على تفسيرات راجحة من بين التفسيرات المختلفة للظاهرة الواحدة، ثم الاتفاق على صياغة القوانين الصوتية، وتضمينها في الدرس الصرفي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدويني. (٢٠١٤). الشافية في علمي التصريف والخط (الإصدار الثاني). (تحقيق: حسن أحمد العثمان الشافيجي) مكة المكرمة: المكتبة المكية.

ولا يعني ذلك إلغاء التفسيرات القديمة وحذفها من الكتب، فعرّض تلك التفسيرات، ونقدّها نقدًا علميًا يكشف عن بنية المقولات التي اعتمد عليها المتقدمون في تفسيراتهم؛ يُعدُّ ذا فائدةٍ عظيمة في فهم طرائق تفكير العلماء المتقدمين، والاختلافات بينهم وبين المحدثين من علماء اللغة، مما يزيد الطالب فهمًا للفروق المنهجية بين علوم العربية التراثية وعلم اللغة الحديث، ويُسهِّم في تنمية التفكير الناقد في مجال الدراسات اللغوية، وهذا من مقاصد التعليم العالي الذي يسعى إلى تمكين طلابه من مهارات البحث في قضايا التخصص، والتعمُّق في فهم الظواهر المدروسة، والموازنة بين النظريات والمدارس العلمية المتنافسة، بالإضافة إلى أن في ذلك تحقيقًا للتكامل بين المقررات، وتفعيلًا للمعارف والمهارات المكتسبة في المقررات الصوتية الحديثة.

كما ينبغي استثمار الخلافات بين المحدثين التي عرّض جزء منها في هذه الدراسة، فيدرس الطالب بعض النماذج ويوازن بينها من حيث أصولها المعرفية والمنهجية، وآثارها على القواعد الصرفية التي يدرسها، فيتسع بذلك أفقه، ويتدرَّب ذهنه على التفكير الناقد في البحث اللغوي، ويفهم الفروق بين المدارس الحديثة في علم اللغة.

التوصيات

١- مراجعة الآراء الصوتية للمتقدمين في ظلّ ما توصّلت إليه الدراسة من وجود فهم خاطئ لبعض مقولاتهم كسكون المد، وطبيعة حروف المد، لاستجلاء موقف المتقدمين، والبحث عن أسباب مخالفتهم ما قرّروه من مبادئ تتفق مع البحث الصوتي الحديث.

٢- تكثيف البحث في مسألة الأصل الثنائي أو الثلاثي للفعل الأجوف والناقص، لما لها من دور في تغيير القواعد الصرفية المتعلقة بمبحث الإعلال وغيره، على أن يُستفاد من نظريات فلسفة العلوم المعاصرة في الموازنة بين النظريتين، لما قد تبيّن من أنّ الخلاف بين النظريتين يرجع في جزء منه إلى

- ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السَّرِيِّ بن سهل. (٢٠١٨). *الأصول في النحو*. (تحقيق: محمد عاطف التَّراس) القاهرة: دار السلام.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (٢٠٠٨). *الخصائص*. (تحقيق: الشربيني شريدة) القاهرة: دار الحديث.
- الأندلسي، أبو حيان. (١٩٩٨). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد). القاهرة. مكتبة الخانجي.
- بشر، كمال. (١٩٩٨). *دراسات في علم اللغة*. القاهرة: دار غريب.
- بكوش، الطيب. (١٩٩٢). *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث*. تونس: المطبعة العربية.
- الجبوري، حيدر حبيب حمزة. (٢٠١٥). ضعف الطرف وأثره في البنية العربية: دراسة صوتية صرفية - الإعلال بالقلب أنموذجاً. *مجلة آداب ذي قار* (١٦)، ١٨٢-٢١٥.
- الحملوي، أحمد. (١٩٩٩). *شذا العرف في فن الصرف*. بيروت: دار الفكر العربي.
- الحمو، أحمد. (١٩٨٩). محاولة ألسنية في الإعلال. *عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب*. (٣)٢٠. ص ص ١٦٧-١٨٨
- الخطيب، عبد اللطيف. (٢٠٠٣). *المستقصى في علم التصريف*. الكويت: دار العروبة.
- خلف، صيوان خضير. (٢٠١٣). الإعلال بين التعليلين الصرفي والصوتي. *مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية*، ٣٨(٤)، ٥٧-٨٠. doi:10.33762/0694-038-004-003
- درويش، عبد الله. (١٩٦٩). نظرة في الإعلال الصرفي. *مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة*. (٢٥). ص ص ١٤٩-١٥٨.
- الزخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (٢٠٠٤). *المنفصل في علم العربية*. (تحقيق: فخر صالح قدارة) عمان: دار عمار.
- سيوييه، أبو عثمان عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٨٣). *الكتاب*. (تحقيق: عبد السلام هارون) القاهرة: عالم الكتب.
- شاهين، عبد الصبور. (١٩٨٠). *المنهج الصوتي للبنية العربية - رؤية جديدة في الصرف العربي*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الشايب، فوزي حسن. (٢٠١٤). في الصرف العربي، ثغرات ونظرات. *مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية*. (٦). ص ص ٧٣-١٧٨
- عطوط، أميرة صالح حامد. (٢٠٢٢). التعليل الصوتي لظاهرة الإعلال بالنقل في ضوء علم اللغة الحديث، نماذج تطبيقية من القرآن الكريم، *مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد*. (١٩). ص ص ١٠٧-١٢٠
- العلواني، نسرین عبد الله شنوف. (٢٠٠٣). *البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة [أطروحة دكتوراه غير منشورة]*. جامعة بغداد.
- القرالة، زيد خليل. (٢٠٠٤). *الحركات في اللغة العربية دراسة في التشكيل الصوتي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- محجزي، فاتن خليل. (٢٠١٧). دراسة نقدية لمؤلفات مختارة في الصرف. *مجلة الآداب، جامعة الملك سعود*، (٣)٢٩، ص ص ٥٣-٧٣.
- المحميد، يوسف محمد. (٢٠٢١). *الفكر التربوي في فلسفة كارل بوير*. عمان: دار كنوز المعرفة.

المصادر الأجنبية:

- Holes, C. (2004). *Modern Arabic: Structures, functions, and varieties*. Georgetown University Press.
- Watson, J. C. (2006). Arabic morphology: diminutive verbs and diminutive nouns in San'ani Arabic. *Morphology*, 16(2), 189-204.
- Youssef, I. (2013). Place assimilation in Arabic: Contrasts, features, and constraints [PhD thesis].